

﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا
فَقَدْ جَعَلْنَا لَوَلِيِّهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ

مَنْصُورًا ﴿٣٣﴾ [الإسراء: 33]

❁ مُنَاسَبَةُ الْآيَةِ لِمَا قَبْلَهَا:

النَّهْيُ عَنْ قَتْلِ
النَّفْسِ عَمُومًا،
بَعْدَ النَّهْيِ عَنْ
قَتْلِ الْأَبْنَاءِ
خُصُوصًا

بعد أن نهت الآية السابقة عن قتل الأولاد بيد الآباء؛ صيانة للنفس من حيث هي نفس، ورعاية لهذه الصلة الوثيقة، وتلك الرابطة القويّة التي تربط بين الآباء والأبناء، جاءت هذه الآية ناهية عن قتل النفس أي نفس؛ لتلك الاعتبار التي تُمسك يد الآباء عن قتل أبنائهم، فالناس جميعاً أبناء نفس واحدة؛ وإن تفرّقوا شعوباً وقبائل، واختلفوا ألسنةً وألواناً، فكما تقوم بين الآباء والأبناء صلة الدّم التي تحجزهم، أو من شأنها أن تحجزهم عن قتلهم، كذلك تقوم صلة بين الإنسان وأخيه الإنسان، من شأنها أن تكف يد عن قتله⁽¹⁾، فلمّا نهى الله تعالى عن قتل الأولاد، وعن إيجادهم من الطريق غير المشروعة، نهى عن قتل النفس، فانقل من الخاص إلى العام⁽²⁾.

❁ شَرْحُ الْمَفْرَدَاتِ:

(1) ﴿النَّفْسُ﴾: أصل (نفس): يدلُّ على خروج النّسيم كيف كان، من ريح أو غيرها، وإليه ترجع فروعه، منه النّفْسُ: خروج النّسيم من الجوف، ونفس الله كربتّه؛ وذلك أنّ في خروج النّسيم رَوْحًا وَرَاحَةً، والنّفْسُ: كلُّ شَيْءٍ يُفَرِّجُ بِهِ عَنْ مَكْرُوبٍ⁽³⁾، والنّفْسُ في كلام العرب على وجهين؛ أحدهما: قولك: خرجت نفس فلان، أي: روحه،

(1) الخطيب، التفسير القرآني للقرآن: 483 / 8.

(2) أبو حيان، البحر المحيط: 44 / 7.

(3) ابن فارس، مقاييس اللغة: (نفس).

والتَّانِي: أَنَّ معنى النَّفْسِ حقيقةُ الشَّيْءِ وجمَلته، يُقالُ: قَتَلَ فلانٌ نَفْسَهُ⁽¹⁾، وَيُطْلَقُ النَّفْسُ على الدَّمِ؛ لِأَنَّهُ أَسَاسُ الحَيَاةِ، أو لِأَنَّ الرُّوحَ تَخْرُجُ بِخُرُوجِهِ، يُقالُ: سَالَتْ نَفْسُهُ، أَي: دَمُهُ⁽²⁾، وتَأْتِي بِمعنى العَيْنِ، فيُقالُ: أَصَابَتْ فلاناً نَفْسٌ، أَي: عَيْنٌ، وَنَفْسُ الشَّيْءِ: عَيْنُهُ⁽³⁾، والمقصود بالنَّفْسِ في الآية: الذاتُ والشَّخْصُ.

(2) ﴿حَرَّمَ﴾: أصلُ (حَرَمَ) (حَرَمَ) (حَرَمَ): أصلٌ واحدٌ، وهو المَنْعُ والتَّشْدِيدُ، يُقالُ: حَرَّمَ الشَّيْءَ يُحَرِّمُهُ تَحْرِيماً، أَي: مَنَعَ مِنْهُ وَلَمْ يُجِزْهُ، والحَرَامُ: المَمْنُوعُ، والتَّحْرِيمُ: الحَظَرُ، وَشَيْءٌ مُحَرَّمٌ، أَي: مَحْظُورٌ، وَضِدُّهُ الإِبَاحَةُ والإِذْنُ والجَوَازُ، والإِحْرَامُ: الإِمْسَاكُ والامْتِنَاعُ؛ لِأَنَّ المُحَرَّمَ مُمْتَنِعٌ مِنْ أَشْيَاءٍ، والمَحَارِمُ: كُلُّ ما مَنَعَ مِنْهُ، وَمَكَانٌ حَرَامٌ، أَي: يُمْنَعُ دُخُولُهُ، وَمِنْهُ: سُمِّيَ الشَّهْرُ الحَرَامُ بِذلك؛ لِأَنَّ العَرَبَ تَمْتَنِعُ عَنِ القِتَالِ فِيهِ، والمقصود بالحرام في الآية: الشَّيْءُ المَمْنُوعُ منعاً شديداً، والمرادُ بِهِ: طَلَبُ الشَّارِعِ تَرْكَ الفِعْلِ تَرْكاً جازِماً.

(3) ﴿سُلْطَانًا﴾: أصلُ (سَلَطَ) (سَلَطَ): أصلٌ واحدٌ، وهو القُوَّةُ والقَهْرُ⁽⁴⁾، والسُّلْطَانُ: الحاكمُ والوالي، وأصلُ الكَلِمَةِ مِنَ السَّلاطَةِ، يُقالُ: سَلَطَهُ عَلَيْهِ، أَي: مَكَّنَهُ مِنْهُ وَحَكَّمَهُ فِيهِ، ويَأْتِي بِمعنى الخَلِيفَةِ، والإِمَامِ، والقاضي⁽⁵⁾، والسُّلْطَانُ أيضاً: الوِلَايَةُ والحُجَّةُ والبُرْهَانُ⁽⁶⁾، والسُّلْطَانُ كذلك: قُدْرَةُ المَلِكِ، وقُدْرَةُ مَنْ جُعِلَ ذلكَ لَهُ، وإنْ لم يكن مَلِكاً⁽⁷⁾؛ سُمِّيَ سُلْطَاناً لِأَنَّهُ يُكْسِبُ المُسْتَدِلَّ بِهِ سُلْطَةً على مُخَالَفِهِ ومُجَادِلِهِ⁽⁸⁾، والسَّليطُ مِنَ الرِّجَالِ: الفَصِيحُ اللِّسانُ الذَّرِبُ، وامرأةٌ سَلِيطَةٌ: طَوِيلَةُ اللِّسانِ صَخَّابَةٌ⁽⁹⁾، والمقصود بالسُّلْطَانِ في الآية: السُّلْطَةُ والحَقُّ والصَّالِحُ لإِرَادَةِ إِقامَةِ السُّلْطَانِ، والمرادُ بِهِ: ما اسْتَقَرَّ فِي عَوَائِدِهِمْ مِنَ حُكْمِ القَوَدِ⁽¹⁰⁾.

(1) الزَّاعِبُ، للفردات، والشمين الحلبي، عمدة الحفاظ: (نفس).

(2) الأزهري، تهذيب اللغة، وابن منظور، لسان العرب: (نفس).

(3) ابن فارس، مقاييس اللغة: (نفس).

(4) ابن فارس، مقاييس اللغة: (سلط).

(5) الجوهري، الصحاح، وابن سيده، للحكم، والفيومي، للصبح النير: (سلط).

(6) الخليل، العين، والأزهري، تهذيب اللغة، وابن فارس، مقاييس اللغة، وابن منظور، لسان العرب: (سلط).

(7) الخليل، العين: (سلط).

(8) الخليل، العين: (سلط)، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 232/11.

(9) الأزهري، تهذيب اللغة، وابن فارس، مقاييس اللغة، والزَّاعِبُ، للفردات: (سلط).

(10) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 93/15.

(4) ﴿مَنْصُورًا﴾: أصل (نصر): يَدُلُّ عَلَى إِيْتَانِ خَيْرٍ وَإِيْتَائِهِ، يُقَالُ: نَصَرَ اللَّهُ الْمُسْلِمِينَ: آتَاهُمُ الظَّفَرَ عَلَى عَدُوِّهِمْ، يَنْصُرُهُمْ نَصْرًا، وَانْتَصَرَ: انْتَقَمَ، وَهُوَ مِنْهُ، وَالنَّصْرُ: عَوْنُ الْمَظْلُومِ، وَالنُّصْرَةُ: حُسْنُ الْمَعُونَةِ⁽¹⁾، وَالنَّصِيرُ: فَعِيلٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولٍ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَنَاصِرِينَ نَاصِرٌ وَمَنْصُورٌ، وَالِاسْتِنصَارُ: اسْتِمْدَادُ النَّصْرِ، وَالتَّنَاصُرُ: التَّعَاوُنُ عَلَى النَّصْرِ⁽²⁾، وَأَمَّا الْإِيْتَانُ: فَالْعَرَبُ تَقُولُ: نَصَرْتُ بَلَدًا كَذَا، إِذَا آتَيْتُهُ؛ وَلِذَلِكَ يُسَمَّى الْمَطَرُ نَصْرًا، وَالنَّصْرُ: الْعَطَاءُ⁽³⁾، وَالْمَقْصُودُ بِالنُّصْرَةِ فِي الْآيَةِ: حُصُولُ عَاقِبَةِ الْقِتَالِ الْمَرْجُوَّةِ، وَالْمُرَادُ بِهَا: أَنَّ وَلِيَّ الْمَقْتُولِ كَانَ مَنْصُورًا بِحُكْمِ الْقَوْدِ، فَلَمَّاذَا يَتَجَاوَزُ الْحَدَّ مِنَ النَّصْرِ إِلَى الْإِعْتِدَاءِ وَالظُّلْمِ بِالسَّرْفِ فِي الْقَتْلِ⁽⁴⁾.

❁ الْمَعْنَى الْإِجْمَالِيَّةُ:

نهى الحق سبحانه عن قتل النفس المعصومة الدم، بعد نهيه عن قتل الأولاد، وعن الاقتراب من فاحشة الزنى؛ ومعنى الآية: ولا تقتلوا النفس التي حرم الله قتلها إلا إذا استحققت القتل شرعاً، ومن قتل ظلماً بغير حق، فقد جعلنا لولي المقتول سلطةً وسلطاناً على القاتل؛ فهو بالخيار: إن شاء قتله قصاصاً، وإن شاء أخذ الدية، وإن شاء عفا عنه، فلا يتجاوز ولي المقتول ما حد له، فيتعدى بقتل غير القاتل، أو يقتل بالواحد اثنين أو أكثر، أو يُمَثِّلُ بالقاتل؛ إنَّ وَلِيَّ الْمَقْتُولِ كَانَ مُعَانًا عَلَى الْقَاتِلِ بِتَسْلِيطِهِ عَلَيْهِ بِالْقِصَاصِ، أَوْ بِأَخْذِ الدِّيَةِ، أَوْ بِالْعَفْوِ⁽⁵⁾.

(1) الخليل، العين، وابن فارس، مقاييس اللغة: (نصر).

(2) الرَّاغِب، المفردات، وابن منظور، لسان العرب: (نصر).

(3) ابن فارس، مقاييس اللغة: (نصر).

(4) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 94 / 15.

(5) ابن جرير، جامع البيان: 582 / 14، وابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 73 / 5، والسَّعْدِيُّ، تيسير

الكريم الزَّحْمَن، ص: 457، ووطنطاوي، التفسير الوسيط: 342 / 8.

تَحْرِيمُ قَتْلِ
النَّفْسِ بِغَيْرِ حَقٍّ
شَرْعِيٍّ

❁ الإيضاح اللغوي والبلاغي:

نَكْتَةُ تَرْتِيبِ النَّهْيِ عَنْ قَتْلِ النَّفْسِ إِثْرَ النَّهْيِ عَنِ الزَّنى:

معلومة حالة العرب في الجاهلية؛ مِنَ التَّسْرُعِ إِلَى قَتْلِ النَّفُوسِ؛
فلذلك كان حفظُ النَّفُوسِ مِنْ أعظمِ القواعدِ الكليَّةِ للشريعة
الإسلامية، وكان النَّهْيُ عَنْ قَتْلِ النَّفْسِ مِنْ أهمِّ الوصايا التي أوصى
بها الإسلامُ أتباعه في هذه الآيات الجامعة، وهذه هي الوصيَّة
التاسعة من جملة الوصايا الكريمة في الآيات السابقة⁽¹⁾، وقد يرد
سؤالٌ هنا عن السَّبَبِ في أن الله تعالى بدأ أولاً بِذِكْرِ النَّهْيِ عَنِ
الزَّنى، وثانياً بِذِكْرِ النَّهْيِ عَنِ الْقَتْلِ.

وجوابه: أَنَّ فَتْحَ بابِ الزَّنى يَمْنَعُ مِنْ دُخُولِ الْإِنْسَانِ فِي الْوُجُودِ⁽²⁾،
والقتلُ عبارة عن إبطال الإنسان بعد دخوله في الوجود، ودخوله في
الوجود مُقَدِّمٌ عَلَى إِبْطَالِهِ وإِعْدَامِهِ بعد وجوده، فلهذا السَّبَبُ ذَكَرَ
الله تعالى الزَّنى أولاً، ثُمَّ ذَكَرَ الْقَتْلَ ثانياً⁽³⁾.

سِرُّ إِسْنَادِ الْفَعْلِ إِلَى ضَمِيرِ الْجَمَاعَةِ:

هذا الْحُكْمُ مَنْوُطٌ بِالْقَتْلِ الْحَادِثِ بَيْنَ الْأَشْخَاصِ، وَهُوَ قَتْلُ
الْعُدُوِّ، وَقَدْ كَانَ مُنْتَشِراً سَائِداً فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَحَذَّرَ مِنْهُ أَهْلُ
الاسلام، وبهذا يُعْلَمُ التَّوْجِيهُ لِلْإِيتِيَانِ بِضَمِيرِ جَمَاعَةِ الْمُخَاطَبِينَ
عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمْلَاقٍ﴾
وما عَطَفَ عَلَيْهِ مِنَ الضَّمَائِرِ⁽⁴⁾.

مدى دلالة ﴿وَلَا﴾ النَّاهِيَةِ عَلَى قُوَّةِ النَّهْيِ:

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا﴾ وما قبله مِنَ الْأَفْعَالِ، جَزَمَ بِالنَّهْيِ⁽⁵⁾؛

تقديم دخول
الإنسان في
الوجود على
إبطاله وإعدامه
بعد الوجود

الإشارة إلى
الحال السائدة
في أهل الجاهلية

الجزم بالنهي
لكون القتل
محرمًا حُرْمَةً
مُعَلَّظَةً

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 91 / 15.

(2) المقصود: الوجود الطبيعي الذي تنتظم به الحياة وتستقيم به النفوس وتنضبط به المجتمعات.

(3) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 333 / 20.

(4) البغوي، معالم التنزيل: 131 / 3، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 95 / 15.

(5) ابن عطية، المحرر الوجيز: 452 / 3.

إِذِ الْأَصْلُ فِي الْقَتْلِ هُوَ الْحُرْمَةُ الْمَغْلُظَةُ⁽¹⁾؛ لِأَنَّ النَّهْيَ ب: (لا) هُوَ الْأَصْلُ.

سِرُّ التَّعْبِيرِ بـ ﴿النَّفْسِ﴾ فِي النَّهْيِ عَنِ الْقَتْلِ:

النَّفْسُ هُنَا الذَّاتُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النِّسَاء: 29]، وَقَوْلِهِ: ﴿أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [الباقعة: 32] وَتُطْلَقُ النَّفْسُ عَلَى الرُّوحِ الْإِنْسَانِيِّ، وَهِيَ النَّفْسُ النَّاطِقَةُ⁽²⁾، وَفِي التَّعْبِيرِ بِالنَّفْسِ - دُونَ أَنْ يُقَالَ مِثْلًا: وَلَا تَقْتُلُوا أَحَدًا - تَعْلِيلٌ فِي الْمَعْنَى لِلنَّهْيِ، أَي: لَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ؛ "بِسَبَبِ مَا جَعَلَ خَالِقَهَا لَهَا مِنَ النَّفَاسَةِ"⁽³⁾.

دَلَالَةُ التَّعْبِيرِ بِاسْمِ الْمَوْصُولِ ﴿الَّتِي﴾، وَاثْرُهَا فِي الْمَعْنَى:

"وُصِفَتِ النَّفْسُ بِالْمَوْصُولِ وَالصَّلَةِ: ﴿الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ﴾؛ بِمَقْتَضَى كَوْنِ تَحْرِيمِ قَتْلِهَا مَشْهُورًا مِنْ قَبْلِ هَذَا النَّهْيِ، إِمَّا لِأَنَّهُ تَقَرَّرَ مِنْ قَبْلُ بِآيَاتٍ أُخْرَى نَزَلَتْ قَبْلَ هَذِهِ الْآيَةِ وَقَبْلَ آيَةِ الْأَنْعَامِ حُكْمًا مُفْرَقًا، وَجُمِعَتِ الْأَحْكَامُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَآيَةِ الْأَنْعَامِ، وَإِمَّا لِتَنْزِيلِ الصَّلَةِ مَنْزِلَةَ الْمَعْلُومِ؛ لِأَنَّهَا مِمَّا لَا يَنْبَغِي جَهْلُهُ، فَيَكُونُ تَعْرِيفًا بِأَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ الَّذِينَ كَانُوا يَسْتَخِفُّونَ بِقَتْلِ النَّفْسِ، بِأَنَّهُمْ جَهِلُوا مَا كَانَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَعْلَمُوهُ، تَنْوِيهًا بِهَذَا الْحُكْمِ، وَذَلِكَ أَنَّ النَّظَرَ فِي خَلْقِ هَذَا الْعَالَمِ يَهْدِي الْعُقُولَ إِلَى أَنَّ اللَّهَ أَوْجَدَ الْإِنْسَانَ لِيَعْمُرَ بِهِ الْأَرْضَ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ [هود: 61]، فَالْإِقْدَامُ عَلَى إِتْلَافِ نَفْسٍ هَدْمٌ لِمَا أَرَادَ اللَّهُ بِنَاءَهُ، عَلَى أَنَّهُ قَدْ تَوَاتَرَ وَشَاعَ بَيْنَ الْأُمَمِ فِي سَائِرِ الْعُصُورِ وَالشَّرَائِعِ مِنْ عَهْدِ آدَمَ صَوْنُ النُّفُوسِ مِنَ الْإِعْتِدَاءِ عَلَيْهَا بِالْإِعْدَامِ، فَبِذَلِكَ وَصِفَتْ بِأَنَّهَا ﴿الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ﴾، أَي: عَرَفْتَ بِمَضْمُونِ هَذِهِ الصَّلَةِ"⁽⁴⁾.

الإشارة إلى
نفاستها وعظم
شأنها؛ تعليلًا
لنهي؛ وإبداءًا
في إنكار القتل

كون تحريم
قتلها معلومًا
من قبل هذا
النهي

(1) الخازن، لباب التأويل: 3 / 129.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 15 / 91.

(3) البقاعي، نظم الدرر: 11 / 410.

(4) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 15 / 92.

نُكْتَةُ ذِكْرِ التَّحْرِيمِ بَعْدَ النَّهْيِ:

مِنْ وَجْهِ الإِبْلَاحِ وَالتَّوَكُّيدِ فِي بَيَانِ عَظِيمِ ارْتِكَابِ هَذَا الْقَتْلِ فِي
الْآيَةِ، إِعَادَةُ ذِكْرِ النَّهْيِ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ بِصَرِيحِ التَّحْرِيمِ:
﴿الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ﴾؛ إِبْلَاحًا فِي طَرْدِ الإِقْبَالِ عَلَى هَذَا الْقَتْلِ مِنَ النَّفْسِ.

تَعْلِيقُ التَّحْرِيمِ بِعَيْنِ النَّفْسِ:

عَلَّقَ النَّظْمُ الْكَرِيمَ التَّحْرِيمَ بِعَيْنِ النَّفْسِ، وَالْمَقْصُودُ تَحْرِيمُ
قَتْلِهَا⁽¹⁾، فَإِذَا لَمْ نَعْرِفْ فِي الْإِنْسَانِ صِفَةً مِنَ الصِّفَاتِ إِلَّا مَجْرَدَ كَوْنِهِ
إِنْسَانًا عَاقِلًا، حَكَمْنَا فِيهِ بِتَحْرِيمِ قَتْلِهِ، وَمَا لَمْ نَعْرِفْ شَيْئًا زَائِدًا
عَلَى كَوْنِهِ إِنْسَانًا لَمْ نَحْكَمْ فِيهِ بِحَلِّ دَمِهِ، وَلَوْلَا أَنَّ أَصْلَ الْإِنْسَانِيَّةِ
يَقْتَضِي حُرْمَةَ الْقَتْلِ لَمَا كَانَ كَذَلِكَ، فَتَبَّتْ بِهَذِهِ الْوُجُوهُ أَنَّ الْأَصْلَ فِي
الْقَتْلِ هُوَ التَّحْرِيمُ، وَأَنَّ حِلَّهُ لَا يَتَّبَعُ إِلَّا بِأَسْبَابٍ عَرَضِيَّةٍ⁽²⁾.

سِرُّ التَّعْبِيرِ بِاسْمِ الْجَلَالَةِ دُونَ غَيْرِهِ:

أَثَرَ الْقُرْآنُ التَّعْبِيرَ بِاسْمِ الْجَلَالَةِ: ﴿اللَّهُ﴾ مُسْتَدًا إِلَيْهِ التَّحْرِيمُ؛
لِتَفْخِيمِ التَّحْرِيمِ وَتَعْظِيمِهِ، وَالتَّرْهيبِ مِنْهُ عَلَى أَبْلَغِ الْوُجُوهِ؛ فَيَكُونُ
فِي ذَلِكَ تَفْخِيمٌ لِلنَّهْيِ عَنِ الْقَتْلِ، وَتَعْظِيمُهُ وَالتَّرْهيبُ الْبَالِغُ
مِنْ إِتْيَانِهِ؛ ذَلِكَ أَنَّهُ الْاسْمُ الْجَامِعُ لِجَمِيعِ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ،
مَا عَلِمْنَا مِنْهَا وَمَا لَمْ نَعْلَمْ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: (الَّتِي حَرَّمَ الرَّحْمَنُ إِلَّا
بِالْحَقِّ)، وَ: (الَّتِي حَرَّمَ الرَّحِيمُ إِلَّا بِالْحَقِّ)، وَ: (الَّتِي حَرَّمَ الْمَلِكُ
إِلَّا بِالْحَقِّ)، وَهَكَذَا، وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ فِي هَذَا التَّحْرِيمِ مِنَ الْحَكْمِ،
وَيَتَرْتَبُ عَلَيْهِ مِنَ الْآثَارِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى وَالصِّفَاتِ
الْعُلَى، وَكَفَى بِذَلِكَ تَعْظِيمًا وَتَرْهيبًا مِنَ الْقَتْلِ، وَتَرْغِيبًا فِي الْحَيَاةِ
وَالْعَدْلِ وَالْفَضْلِ، وَالتَّعْبِيرُ بِاسْمِ الْجَلَالَةِ هُنَا ضَرْبٌ مِنْ ضُرُوبِ
الْإِيجَازِ الْقُرْآنِيِّ.

تأكيد النهي
السابق

بيان المقصود في
تغليظ تحريم
قتلها، وعلة
ذلك التحريم

كون المقام مقام
تعظيم وترهيب

(1) الشَّهَابُ الْخَفَاجِيُّ، عناية القاضي: 48 / 6، وابن عاشور، التَّحْرِيرُ وَالتَّنْوِيرُ: 91 / 15.

(2) الْفَخْرُ الرَّازِي، مفاتيح الغيب: 333 / 20.

دلالة الاستثناء:

بيان القيد الوارد
على النهي
المطلق

الاستثناء في قوله تعالى: ﴿إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ مُفْرَغ، أي: لا تقتلونها بسبب من الأسباب إِلَّا بسبب الحق⁽¹⁾، فقوله تعالى: ﴿إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ قيدٌ وارد على النهي المطلق، وهو أنه وإن كان للنفس الإنسانية هذه الحرمة التي تعصمها من القتل، فإنَّ هناك بعض النفوس تُرَفَّع عنها هذه العصمة، فَتَسْتَحِقُّ القتلَ، وذلك حين يستخفُّ صاحبها بنفس غيره، ويستبيح دمه، هنا يكون القصاص، ويكون قتلُ القاتل حقًا مشروعيًا، فذلك هو العدل الذي إن لم يستقم ميزانه بين الناس على هذا الوجه، اضطرب أمنهم، وشاع الفساد فيهم، والله سبحانه و تعالى يقول: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [البقرة: 179]⁽²⁾، وأيضًا فإنَّ "القودَ من جملة المستثنى بقوله: ﴿إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ لأنَّ القودَ من القاتل الظالم هو قتلٌ للنفس بالحق، وهذه حالة خصَّها الله بالذكر لكثرة وقوع العدوان في بقية أيام الجاهلية"⁽³⁾.

معنى الباء في ﴿بِالْحَقِّ﴾:

بيان أنَّ القتل
المُستثنى هو
القتلُ المصاحبُ
للحق

الباء في قوله: ﴿بِالْحَقِّ﴾ للمُصاحبة، وهي متعلِّقة بمعنى الاستثناء، أي: إلَّا قتلًا مُلابِسًا للحق⁽⁴⁾، "واستثنى من عموم النهي القتلُ المصاحبُ للحق، أي: الذي يشهد الحقُّ أنَّ نفسًا معيَّنة استحقَّت الإعدامَ من المجتمع، وهذا مُجملٌ يُفسِّره في وقت النزول ما هو معروفٌ من أحكام القود على وجه الإجمال"⁽⁵⁾.

سرُّ إظهار لفظ ﴿بِالْحَقِّ﴾ على غيره:

خصوصية
اللفظة هي الأبرز
بسياق النهي
عن القتل

الحقُّ بمعنى العدل، أو بمعنى الاستحقاق، أي: حقُّ القتل، كما في

(1) الألوسي، روح المعاني: 67/8.

(2) الخطيب، التفسير القرآني للقرآن: 483/8.

(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 93/15.

(4) السمين الحلبي، الدرُّ للصون: 388/4، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 92/15.

(5) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 92/15.

الحديث: "إذا قالوها (أي: لا إله إلا الله) عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا"⁽¹⁾، وَلِعِظَمِ الْقَتْلِ فِي حَيَاةِ النَّاسِ سَلْبًا وَإِجَابًا: كَانَ لَا بُدَّ مِنْ حَصُولِ ثُبُوتِ حَقِّيَّةِ الْقَتْلِ الْمَشْرُوعِ، وَصِحَّةِ سَبَبِهِ ثُبُوتًا مُحْكَمًا؛ بَحِيثٌ لَا يَكُونُ فِيهِ أَدْنَى شُبْهَةٍ، فَيَكُونُ وَاجِبَ التَّنْفِيزِ، وَهَذِهِ الْخُصُوصِيَّةُ الْمَعْنَوِيَّةُ لَيْسَتْ فِي لَفْظِ الْعَدْلِ.

وَالْحَقُّ الَّذِي تُقْتَلُ بِهِ النَّفْسُ هُوَ مَا فَسَّرَهُ النَّبِيُّ ﷺ فِي قَوْلِهِ: "لَا يَحِلُّ دَمُ أَمْرِي مُسْلِمٍ، يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ: الثَّيِّبُ الزَّانِي، وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ الْمُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ"⁽²⁾، وَيَتَّصِلُ بِهِذِهِ الْأَشْيَاءُ قَطْعُ الطَّرِيقِ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى قَتْلِ النَّفْسِ وَهِيَ الْحِرَابَةُ، وَمِنْ ذَلِكَ الزَّنْدَقَةُ، وَمَسْأَلَةُ تَرْكِ الصَّلَاةِ لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى الْكُفْرِ بَعْدَ الْإِيمَانِ⁽³⁾. "وَلَمَّا كَانَ الْخَطَابُ بِالنَّهْيِ لَجَمِيعِ الْأُمَّةِ - كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ خَطَابُ الْجَمْعِ فِي الْفِعْلِ فِي سِيَاقِ النَّهْيِ - كَانَ تَعْيِينُ الْحَقِّ الْمُبِيحِ لِقَتْلِ النَّفْسِ مُوَكَّلاً إِلَى مَنْ لَهُمْ تَعْيِينُ الْحَقُوقِ، وَلَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الْآيَةُ نَازِلَةً قَبْلَ الْهَجْرَةِ، فَتَعْيِينُ الْحَقِّ يَجْرِي عَلَى مَا هُوَ مُتَعَارَفٌ بَيْنَ الْقِبَائِلِ، وَهُوَ مَا سَيُذَكِّرُنِي قَوْلُهُ تَعَالَى عَقِبَ هَذَا: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا﴾"⁽⁴⁾.

العطف وأثره في معنى المعطوف:

"جُمْلَةٌ: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا﴾ مَعْطُوفَةٌ عَلَى جُمْلَةٍ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾، وَهُوَ عَطْفٌ قِصَّةٍ عَلَى قِصَّةٍ؛ اِهْتِمَامًا بِهَذَا الْحُكْمِ؛ بَحِيثٌ جُعِلَ مُسْتَقْلَالًا، فَعُطِفَ عَلَى حُكْمٍ آخَرَ، وَإِلَّا فَمَقْتَضَى الظَّاهِرِ أَنْ تَكُونَ مَفْصُولَةً، إِمَّا اسْتِثْنَاءً لِبَيَانِ حُكْمٍ

إِمَّا عَطْفُ قِصَّةٍ
عَلَى قِصَّةٍ؛
وَإِمَّا عَطْفُ عَلَى
مَحْدُوفٍ

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، برقم: (25)، ومسلم في صحيحه، برقم: (22) (36).

(2) أخرجه البخاري في صحيحه، برقم: (6878)، ومسلم في صحيحه، برقم: (1676).

(3) ابن عطية، للحرز الوجيز: 3/ 452، والغليبي، فتح الرحمن في تفسير القرآن: 4/ 96.

(4) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 15/ 92.

حالة تَكْتَرُ، وإِما بدلَ بعضٍ مِنْ جملة: ﴿إِلَّا بِالْحَقِّ﴾⁽¹⁾، ويجوز أن تكون معطوفةً على محذوفٍ يُقَدِّره السِّياقُ ب: (فَمَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ حَقٍّ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ)⁽²⁾.

مِنْ فَوَائِدِ وَصَل: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا﴾، بقوله: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ﴾:

جَعَلَ الْجُمْلَةَ
الثَّانِيَةَ بَيَانًا
لِجَمَالِ الْجُمْلَةِ
الْأُولَى، وَتَقْرِيرًا
لِمُضْمُونِهَا

"حين كان المسلمون وقتَ نزول هذه الآية مُخْتَلِطِينَ فِي مَكَّةَ بِالْمُشْرِكِينَ، وَلَمْ يَكُنِ الْمُشْرِكُونَ أَهْلًا لِلثِّقَةِ بِهِمْ فِي الطَّاعَةِ لِلشَّرَائِعِ الْعَادِلَةِ، وَكَانَ قَدْ يَعْزِضُ أَنْ يَعْتَدِيَ أَحَدُ الْمُشْرِكِينَ عَلَى أَحَدِ الْمُسْلِمِينَ بِالْقَتْلِ ظُلْمًا، أَمَرَ اللَّهُ الْمُسْلِمِينَ بِأَنْ الْمَظْلُومَ لَا يُظْلَمَ، فَقَالَ: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطَانًا﴾ أَي: قَدْ جَعَلَ لَوْلِيَّ الْمَقْتُولِ تَصَرُّفًا فِي الْقَاتِلِ بِالْقَوْدِ أَوْ الدِّيَةِ"⁽³⁾، فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطَانًا﴾ أَي: فِي اسْتِيفَاءِ الْقِصَاصِ مِنَ الْقَاتِلِ، وَهَذَا الْكَلَامُ يَصْلُحُ جَعْلُهُ بَيَانًا لَذَلِكَ الْمُجْمَلِ، وَتَقْرِيرُهُ: كَأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾، وَذَلِكَ الْحَقُّ هُوَ أَنْ مَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطَانًا فِي اسْتِيفَاءِ الْقِصَاصِ⁽⁴⁾.

بِلَاغَةُ التَّعْبِيرِ بِ: (مَنْ)، وَالْحَمْلُ عَلَى لَفْظِهَا:

الدَّلَالَةُ عَلَى
الْعُمُومِ،
وَالْإِرْشَادُ إِلَى
ضَرُورَةِ قِلَّةِ
الْقَتْلِ

كَلِمَةُ: (مَنْ) مُوصُولَةٌ، مُبْتَدَأٌ، مُرَادُهَا الْعُمُومُ، أَي: (وَكُلُّ الَّذِي يُقْتَلُ مَظْلُومًا)⁽⁵⁾، وَفِي الْعُمُومِ يَظْهَرُ الْعَدْلُ الْإِلَهِيُّ، فَهَذِهِ الْكَلِمَةُ لَفْظُهَا مُفْرَدٌ، وَمَعْنَاهَا الْجَمْعُ الَّذِي يُفَسَّرُ بِالْعُمُومِ، وَقَدْ حُمِلَ عَلَى لَفْظِهَا فِي جُمْلَةِ الصَّلَةِ: ﴿قُتِلَ مَظْلُومًا﴾ وَفِي جُمْلَةِ الْخَبَرِ: ﴿فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطَانًا﴾ ... ﴿إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا﴾؛ إِنْبَاءً بِمَعْنَيْنِ يُرْشِحَانِ النَّهْيَ وَيُؤَكِّدَانِهِ: الْأَوَّلُ: قِلَّةُ الْقَتْلِ الَّذِي يَكُونُ بِغَيْرِ حَقٍّ، وَهَذَا مَا يَنْبَغِي أَنْ

(1) ابن عاشور، التَّحْرِيرُ وَالتَّنْوِيرُ: 95 / 15.

(2) البِقَاعِيُّ، نِظْمُ الذَّرَرِ: 4 / 378.

(3) ابن عاشور، التَّحْرِيرُ وَالتَّنْوِيرُ: 93 / 15.

(4) الْفَخْرُ الزَّازِي، مِفَاتِيحُ الْغَيْبِ: 20 / 333.

(5) ابن عاشور، التَّحْرِيرُ وَالتَّنْوِيرُ: 95 / 15.

يكون في حياة الأمة، والثاني: أن قتل فردٍ واحدٍ ظلماً - أي: بغير حق - عظيمٌ عند الله ﷻ، فكيف إذا كان المقتول ظلماً جماعةً أو جماعاتٍ؟! والمعنى الأول من هذين لازمٌ للمعنى الثاني.

سِرُّ النَّصِّ عَلَى الْمَظْلُومِيَّةِ فِي الْقَتْلِ:

قد يقال: إن معنى: ﴿مَظْلُومًا﴾ يدلُّ عليه قوله: ﴿إِلَّا بِالْحَقِّ﴾، وقوله: ﴿فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا﴾، فكان الظاهرُ الاستغناء عن التصريح بـ: ﴿مَظْلُومًا﴾، ولكنَّ العدلَ الإلهي يظهرُ في التصريح به؛ للتنبيه على ضرورة ظهور هذه المظلومية ظهوراً بيناً كاملاً؛ حتَّى لا يفتح البابُ لادِّعائها؛ فيترتبَ عليها القتلُ بغيرِ حقٍّ وبغيرِ ظلمٍ، ومن أجلِ هذه الفائدة أيضاً دخلتِ الفاءُ على خبر الموصولِ الذي يُعاملُ معاملة الشرط؛ إذا قُصد به العمومُ، والفاءُ معناها هنا السَّبَبِيَّةُ؛ تنبيهاً على ظهور كون هذه المظلومية حقيقيَّة في ذاتها، وموجودة في مقام القتلِ والحكم على القاتل؛ حتَّى تكون سبباً في إيجابِ ما دخلت عليه الفاءُ: ﴿فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا﴾، وهكذا يكون التوجيه إذا أعربنا: (مَنْ) أداة شرط، وقوله: ﴿قُتِلَ مَظْلُومًا﴾: شرطاً، وقوله: ﴿فَقَدْ جَعَلْنَا﴾ ... جواب الشرط.

والتعبير بالمظلومية فيه دليلٌ على أنَّ القتل المنهي عنه ما كان عمداً وعدواناً؛ فإنَّ الخطأ لا يُسمَّى ظلماً⁽¹⁾، وقد فهم من قوله: ﴿مَظْلُومًا﴾ أنَّ من قُتلَ غير مظلوم ليس لوليه سلطان على قاتله، وهو كذلك؛ لأنَّ من قُتلَ بحقٍّ فدمه حلال، ولا سلطان لوليه في قتله؛ كما أشير بذلك في حديث ابن مسعود السابق⁽²⁾.

ضرورة التحري
الكامل، والعدل
الإلهي

(1) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 496 / 11.

(2) الشنقيطي، أضواء البيان: 88 / 3.

بلادة صيغة المفعول: ﴿مَظْلُومًا﴾:

دلالة على وقوع
الظلم في الزمن
الماضي، وحذف
الفاعل إيجازاً
وللعموم

اسم المفعول يدل على وقوع الفعل على المفعول في الزمن الماضي،
وحكمه حكم الفعل المبني لما لم يُسمَّ فاعله، فالفاعل فيه محذوف
إيجازاً وللعموم، أي: بأيّ ظلم كان، ومن أيّ ظالم كان؛ إبرازاً لصفة
العدل الإلهي الذي لا يُحابي أحداً على حساب أحد.

دلالة ﴿فَقَدْ﴾، والداعي إلى التعبير بها:

تحقيق مضمون
جملة (جعلنا
لوليه سلطاناً)،
وتحقيقه

قوله تعالى: ﴿فَقَدْ جَعَلْنَا﴾ أي: جعلنا له حقَّ التسلُّط على قتل
القاتل والاستيلاء عليه، وإجباره بالقصاص منه، أو أخذ الدية
بالعفو عنه إن شاء الولي⁽¹⁾، و(قد) حرف تحقيق يُقرِّب الماضي من
الحال، وهي هنا تُفيد تحقيق هذا الجعل وتحققه⁽²⁾.

سرُّ إسناد الجعل إلى ضمير العظمة (نا):

الامتنان، وهيبة
التشريع،
والترغيب فيه،
والترهيب من
مخالفته

إن معنى جَعَلَ سلطان لولي المقتول لا يكون إلا من الله الواحد
الأحد، فكان إسنادُ الجعل إلى: (نا) إسناداً له إلى ضمير العظمة؛
لمناسبته لمقام الامتنان بهذا الجعل المذكور، الذي هو ما أرشد الله
إليه أهل الجاهلية من القود، وإيضفاء ظلال الجلال والجمال على
معنى هذه الجملة: ﴿فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا﴾، فيكون للتشريع
هيئته، ووراء هذا من المعنى عظيمُ الترغيب في تحقيق مضمون
الخبر أو جواب الشرط، وعظيمُ الترهيب من مخالفته.

دلالة الإفراد في قوله: ﴿لَوْلِيهِ﴾:

الإشارة إلى جهة
الولاية، وأثرها
الإيجابي

قال تعالى: ﴿لَوْلِيهِ﴾ أي: من يلي أمره؛ من وارث أو سلطان
حاكم عند عدم الوارث، سلطة على القاتل، وفي إفراده - دون أن
يقال: لأوليائه - إرشاد إلى ضرورة أن يكون واحداً فقط عند الحكم

(1) ملا حويش، بيان المعاني: 2/ 484.

(2) الدرة، تفسير القرآن الكريم: 333/ 5، وبهجت صالح، الإعراب للفضل: 268/ 6.

وتنفيذ المطلوب؛ حتى لا يكثر القتل؛ بسبب اختلاف آراء القراية وغيرهم، والله أعلم.

سِرُّ التَّعْبِيرِ بِالمصدر ﴿سُلْطَنًا﴾:

السُّلْطَانُ: مصدر مِنَ السُّلْطَةِ، كَالْغُفْرَانِ، ومعناه: الْحُجَّةُ وَالْمَلِكُ الذي جُعِلَ إِلَيْهِ مِنَ التَّخْيِيرِ فِي قَبُولِ الدِّيَةِ أَوْ الْعَفْوِ، وما اسْتَقَرَّ فِي عَوَائِدِهِمْ مِنْ حُكْمِ الْقَوْدِ⁽¹⁾، وَسُمِّيَ سُلْطَانًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَطِيعُ أَحَدٌ أَنْ يُنَازِعَهُ فِي هَذَا الْحَقِّ، أَوْ أَنْ يُجْبِرَهُ عَلَى التَّنَازُلِ عَنْهُ⁽²⁾. "وَمِنْ نَكْتِ الْقُرْآنِ وَبَلَاغَتِهِ وَإِعْجَازِهِ الْخَفِيِّ: الْإِتْيَانُ بِلَفْظِ: (سُلْطَانٍ) هُنَا الظَّاهِرِ فِي مَعْنَى الْمَصْدَرِ، أَيِ: السُّلْطَةِ وَالْحَقِّ وَالصَّالِحِ لِإِرَادَةِ إِقَامَةِ السُّلْطَانِ، وَهُوَ الْإِمَامُ الَّذِي يَأْخُذُ الْحُقُوقَ مِنَ الْمُعْتَدِينَ إِلَى الْمُعْتَدَى عَلَيْهِمْ؛ حِينَ تَنْتَظِمُ جَامِعَةُ الْمُسْلِمِينَ بَعْدَ الْهَجْرَةِ؛ فَفِيهِ إِيْمَاءٌ إِلَى أَنَّ اللَّهَ سَيَجْعَلُ لِلْمُسْلِمِينَ دَوْلَةً دَائِمَةً، وَلَمْ يَكُنْ لِلْمُسْلِمِينَ يَوْمَ نَزُولِ الْآيَةِ سُلْطَانٌ"⁽³⁾.

الدَّلَالَةُ عَلَى
الْحَقِّ الدَّائِمِ
لِوَلِيِّ الدِّم

دَلَالَةُ التَّنْكِيرِ فِي قَوْلِهِ: ﴿سُلْطَنًا﴾:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿سُلْطَنًا﴾ أَيِ: سَبِيلًا وَحُجَّةً عَلَيْهِ، إِنْ شَاءَ قَتْلُهُ، وَإِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ، وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ الدِّيَةَ إِذَا اصْطَلَحَا⁽⁴⁾، فَفِي جَعْلِ الْأَمْرِ بِيَدِ الْوَلِيِّ فَتَحَ الْبَابَ لَتَعَدُّدِ نَوْعِ الْحُكْمِ عَلَى الْقَاتِلِ، فَهَذَا قَرِينَةٌ عَلَى أَنَّ تَنْكِيرَ: ﴿سُلْطَنًا﴾ لِلْعُمُومِ.

الدَّلَالَةُ عَلَى
عُمُومِ السُّلْطَانِ
وَشُمُولِهِ

بَلَاغَةُ الْإِجْمَالِ فِي اخْتِيَارِ مُفْرَدَةِ: ﴿سُلْطَنًا﴾:

السُّلْطَانُ لَفْظٌ مُجْمَلٌ غَيْرُ مُكْتَفٍ بِنَفْسِهِ فِي الْإِبَانَةِ عَنِ الْمُرَادِ؛ لِأَنَّهُ لَفْظٌ مُشْتَرَكٌ يَقَعُ عَلَى مَعَانٍ مُخْتَلِفَةٍ، فَمِنْهَا: الْحُجَّةُ، وَمِنْهَا: السُّلْطَانُ الَّذِي يَلِي الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ، وَغَيْرَ ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّ الْجَمِيعَ مُجْمَعُونَ عَلَى أَنَّهُ قَدْ أُرِيدَ بِهِ الْقَوْدُ، فَصَارَ الْقَوْدُ كَالْمَنْطُوقِ بِهِ فِي الْآيَةِ، وَتَقْدِيرُهُ: فَقَدْ جَعَلْنَا

الْإِيْمَاءُ إِلَى
سُلْطَانِ الْإِسْلَامِ
فِي اخْتِزَافِ الْحَقُوقِ
وَنُصْرَةِ الْمَظْلُومِ

(1) التَّعَالِي، الجواهر الحسان: 3/ 471.

(2) الطَّنَاطَوِيُّ، التَّفْسِيرُ الْوَسِيطُ: 8/ 342.

(3) ابْنُ عَاشُورٍ، التَّحْرِيرُ وَالتَّنْوِيرُ: 15/ 95.

(4) السَّمَرْقَنْدِيُّ، بحر العلوم: 2/ 310.

لوليه سلطاناً، أي: قَوْدًا⁽¹⁾، فذلك السُّلْطَنَةُ مجمَّلةٌ، ثُمَّ صارت مُفَسَّرَةً بالآية: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾، إلى قوله تعالى: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ﴾ [البقرة: 178]⁽²⁾، فهذا السُّلْطَانُ الذي جَعَلَهُ اللَّهُ لوليِّ المقتول لم يُبينه هُنا بياناً مفصَّلاً، ولكنه أشار في موضعين إلى أنَّ هذا السُّلْطَانُ هو ما جعله اللَّهُ مِنَ السُّلْطَةِ لوليِّ المقتول على القاتل، من تمكينه من قتله إن أحبَّ، ولا ينافي ذلك أنَّه إن شاء عفا على الدِّيَّةِ أو مَجَانًّا⁽³⁾.

غرض التمهيد للخبر المقصود:

"قوله تعالى: ﴿فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطَانًا﴾ هو في المعنى مقدِّمةٌ للخبر بتعجيل ما يُطَمِّنُ نفسَ وليِّ المقتول، والمقصود من الخبر التَّفْرِيعُ بقوله تعالى: ﴿فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾، فكان تقديمُ قوله تعالى: ﴿فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطَانًا﴾ تمهيداً لقبول النَّهي عن السَّرْفِ في القتل؛ لأنَّه إذا كان قد جَعَلَ له سلطاناً فقد صار الحكمُ بيده، وكفاه ذلك شفاءً لغليله"⁽⁴⁾.

دلالة الإشارة في أَنَّ القصاص من مهامٍّ وليِّ الأمر:

"من دلالة الإشارة، أنَّ قوله: ﴿فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطَانًا﴾ إشارةٌ إلى إبطال تَوَلَّى وليِّ المقتول قتلَ القاتلِ دونَ حُكمِ مِنَ السُّلْطَانِ، لأنَّ ذلك مَظَنَّةٌ للخطأ في تحقيقِ القاتلِ، وذريعةٌ لحدوثِ قتلٍ آخَرَ بالتَّدافعِ بين أولياءِ المقتول وأهلِ القاتلِ، ويَجَرُّ إلى الإسرافِ في القتلِ، الذي ما حدث في زمانِ الجاهليَّةِ إلَّا بمثلِ هذه الذَّريعةِ"⁽⁵⁾، وهذا عدلٌ وإحسانٌ في آنٍ.

تعجيل ما
يُطَمِّنُ نفسَ
وليِّ المقتول

إبطال تَوَلَّى
وليِّ المقتول
قتلَ القاتلِ
دونَ حُكمِ مِنَ
السُّلْطَانِ

(1) الجِصَّاصُ، أحكام القرآن: 24 / 5.

(2) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 335 / 20.

(3) السَّنْقِيطِيُّ، أضواء البيان: 88 / 3.

(4) ابن عاشور، التَّحْريِر والتَّنْويِر: 95 / 15.

(5) ابن عاشور، التَّحْريِر والتَّنْويِر: 96 / 15.

دلالة النَّهْيِ عَنِ الْإِسْرَافِ فِي الْقَتْلِ:

قوله تعالى: ﴿فَلَا يُسْرِفَ﴾ أي: فلا يتجاوز الحدَّ المشروع فيه، بأن يقتل اثنين مثلاً بإزاء واحد، كما كانوا يفعلون في الجاهليَّة، إذ كانوا يقتلون القاتلَ ويقتلون معه غيره إذ كان رجلاً شريفاً، وأحياناً لا يَرْضُونَ بقتل القاتل، بل يقتلون بدلَه رجلاً شريفاً، يكون بتجاوز القاتلِ إلى سواه ممَّن لا ذنب لهم، كما يقع في الثَّأر الجاهليِّ الذي يُؤخَذ فيه الآباءُ والإخوة والأبناء والأقارب بغير ذنب، إلَّا أنَّهم من أسرة القاتل، ويكون الإسرافُ - كذلك - بالتمثيل بالقاتل، والوليُّ مُسَلِّطٌ على دَمِهِ بلا مُثْلَةٍ، وفي الآية إيماءٌ إلى أنَّ الأوَّلَى للوليِّ إلَّا يُقَدِّم على استيفاء القتل، وأنَّ يكتفي بالدِّيَّة أو يعفو⁽¹⁾، ففي مُقابل هذا السُّلطان الكبير ينهاء الإسلامُ عن الإسراف في القتل استغلالاً لهذا السُّلطان الذي منحه إياه، فالسَّرْفُ: الزيادة على ما يقتضيه الحقُّ، وليس خاصاً بالمال، كما يُفهم من كلام أهل اللُّغة⁽²⁾، وفيه إرشادٌ لوليِّ المقتول إلى سلوك طريق العدل عند المطالبة بحقِّه⁽³⁾.

دلالة ترتيب النَّهْيِ عَنِ الْإِسْرَافِ فِي الْقَتْلِ بعد ذِكْرِ السُّلْطَانِ:

ذَكَرَ قوله: ﴿فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾ بعد ذِكْرِ السُّلْطَانِ المذكور، يُفيد أنَّ السُّلْطَانِ المذكورَ هو ذلك القتلُ المنهَى عن الإسراف فيه⁽⁴⁾.

توجيه معنى قراءتي: ﴿يُسْرِفُ﴾ و ﴿تُسْرِفُ﴾:

في قوله تعالى: ﴿فَلَا يُسْرِفُ﴾ قراءتان، الأولى قراءة حمزة والكسائيَّ وخَلَفَ ﴿فَلَا تُسْرِفُ﴾ بالخطاب، وقرأ الباقون بالغيب⁽⁵⁾. وفي القراءة بالياء وجهان من حيث المعنى؛ الأوَّل: التَّقدير: (فلا

الإرشاد لوليِّ
المقتول إلى
سلوك طريق
العدل عند
المطالبة بحقِّه

النَّهْيِ عَنِ
الإسرافِ في
القتل من
النَّظْمِ ابتداءً،
وَمِنْ وَلِيِّ الدَّمِ
انتهاً

(1) للراغب، تفسير الراغب: 43 / 15.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 94 / 15.

(3) الطَّنطاوي، التفسير الوسيط: 342 / 8.

(4) الشَّنْقِيطِي، أضواء البيان: 88 / 3.

(5) ابن الجزري، النَّشر: 307 / 2.

ينبغي أن يسرف الولي في القتل)، الثاني: أن الضمير للقاتل الظالم ابتداءً، أي: فلا ينبغي أن يسرف ذلك الظالم، وإسرافه عبارة عن إقدامه على ذلك القتل الظلم.

وقراءة ﴿فَلَا تُسْرِفْ﴾ بالتاء على الخطاب، أيضاً تحتل وجهين؛ أحدهما: أن يكون الخطاب للمبتدئ القاتل ظلماً، كأنه قيل له: (لا تسرف أيها الإنسان)، وذلك الإسراف هو إقدامه على ذلك القتل الذي هو ظلمٌ محضٌ، والمعنى: (لا تفعل، فإنك إن قتلته مظلوماً استوفيت القصاص منك)، والآخر: أن يكون الخطاب للولي، فيكون التقدير: (لا تسرف في القتل أيها الولي)، أي: (اكتفِ باستيفاء القصاص)، ولا تطلب الزيادة⁽¹⁾، فالقراءتان مألومتان، وتعدّد وجوه المعنى عليهما من الإحسان الإلهي في هذا المقام.

معنى ﴿قِي﴾ وأثرها الدلالي في مدخولها:

﴿قِي﴾ من قوله تعالى: ﴿قِي الْقَتْلُ﴾ للطرفية المجازية، لأن الإسراف يجول في كسبٍ ومالٍ ونحوه، فكأنه مظروف في جملة ما جال فيه⁽²⁾، فدخل: ﴿قِي﴾ على: ﴿الْقَتْلُ﴾: صوّرته شيئاً يجوز تعلّق الإسراف به كالمال؛ تنبيهاً على أنّ بعض الناس قد يشتهي القتل ويحبّه كالمال، فصورة القتل في ذهنه ونفسه هي الذي جعلته يسرف فيه، فالتعبير بـ: ﴿قِي﴾ وما أحدثته من أثر في مدخولها: تعليل في المعنى للإسراف.

سرّ الفصل في جملة ﴿إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا﴾:

وقعت جملة: ﴿إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا﴾ استئنافاً بيانياً؛ جواباً عن سؤال يثيره النّهْيُ: ﴿فَلَا يُسْرِفْ فِي الْقَتْلِ﴾؛ وهو: لماذا لا يسرف في القتل؛ وقد قُتل مظلوماً، فلم يستأنف هو سبباً للقتل؟ ومن وثّق

الدلالة على أنّ
السرف المقصود
مظروف في باب
القتل في هذا
الموضع

تعليل النّهْي
السابق في
مجاوزة الحدّ في
القتل، وتوكيده

(1) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 336 / 20.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 96 / 15.

بذلك ترك الإسراف؛ فإنه يكون لخوف الفوت، أو للتخويف من العود، ومضمون هذه الجملة تعليل في المعنى للنهي: ﴿فَلَا يُسْرِفَ فِي الْقَتْلِ﴾، وتوكيد له.

تعيين مرجع الضمير في ﴿إِنَّهُ﴾، وأثره في الدلالة:

في تحديد مرجع الضمير في قوله: ﴿إِنَّهُ﴾ من قوله: ﴿إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا﴾ ثلاثة أوجه:

الأول: أنه للقتيل، والمعنى: إنه كان منصورًا في الدنيا؛ بما جبل الله في الطباع من فُحْش القتل، وكرهه كل أحد له، وبُغْضِ القاتل والنفرة منه، والأخذ على يده، وفي الآخرة بأخذ حقه منه من غير ظُلم ولا غفلة⁽¹⁾.

والثاني: أنه للولي، والمعنى: "أنه تعالى نصره بأن أوجب له القصاص أو الدية، وأمر الحكام بمعاونته في استيفاء حقه، فلا يَبْغ ما وراء حقه، ولا يَسْتَرْد عليه، ولا يَخْرُج من دائرة أمر الناصر"⁽²⁾.

والثالث: أنه للذي يقتله ظلمًا وإسرافًا⁽³⁾.

دلالة توالي المؤكّدات في الجملة:

أكدت جملة: ﴿إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا﴾ بحرف التوكيد، واسميّة الجملة، وإيقحام: ﴿كَانَ﴾ الدال على أن الخبر مستقر الثبوت؛ مواجهة لاشتراء الإسراف في القتل الذي به يُنزَل المُسْرِف منزلة المنكر بشدة، لمضمون الجملة كائنًا ما كان مرجع الضمير فيها، وفيه إيماء إلى أن من تجاوز حدَّ العدل إلى السرف في القتل لا يُبَصَّر⁽⁴⁾.

الدعوة للكف
عن الإسراف في
القتل من خلال
تأكيد نصرة
المقتول وولي
دمه

طرد تشهي
الإسراف من
نفس السرف

(1) البقاعي، نظم الدرر: 4 / 378 - 379.

(2) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 4 / 425.

(3) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 4 / 425.

(4) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 15 / 94.

❁ الفروق المُعْجَمِيَّة:

القتل والإماتة:

القتل هو الإماتة
بفعل فاعل،
والموت أشمل

القتل: هو الإماتة أو إزالة الرُّوح عن الجَسَدِ بِفِعْلِ الْمُتَوَلَّى لذلك، وهو ضَرْوبٌ مُخْتَلَفَةٌ⁽¹⁾، فالقتل: الإماتة بفعل فاعل، أي: إزالة الحياة عن الذات⁽²⁾، والموتُ نقيض الحياة، فهو يشمل الموت بالقتل وبغيره، قال تعالى: ﴿أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ﴾ [آل عمران: 144]، والموت والقتل يؤدي كلُّ منهما إلى انتهاء الحياة، لكنَّ القتل يُنهي الحياة بنقض البِنْيَةِ، ولذلك يَقْدِرُ البعضُ مِنَ البشرِ على البشرِ فيقتلون بعضهم بعضاً، لكن لا أحد يستطيع أن يقول: أنا أريد أن أُمِيتَ فلاناً، فالموت هو ما يجريه الله على عباده من سلبٍ للحياة بِنَزْعِ الرُّوحِ⁽³⁾؛ وعليه: فالقتل إزالة الرُّوح عن الجسد كالموت، لكن إذا اعتُبر بفعل المتولي يُقال: قَتَلَ، وإذا اعتُبر بفوت الحياة فالموتُ.

السُّلْطَانُ وَالْبُرْهَانُ:

البرهان الحجة
الفاصلة البينة،
والسلطان أعمُّ

البرهان: الحجة الفاصلة البينة، يقال: برهن يبرهن برهنةً، إذا جاء بحجةٍ، قاطعةٍ لدفع الخصم، فهو مُبرهنٌ⁽⁴⁾، فيُبرهنُ بمعنى يبيِّن، وقد برهنَ عليه: أقام الحجة، قال تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: 111]، وفي الحديث: "الصدقةُ برهان"⁽⁵⁾ أي: هي دليلٌ على صِحَّةِ إيمانِ صاحبها؛ لطيب نفسِهِ بإخراجها، وذلك لعلاقة ما بين النفس والمال⁽⁶⁾.

أمَّا السُّلْطَانُ عند العرب فيُطْلَقُ على الحجة، ويذكر ويؤنث، فمن ذَكَرَ السُّلْطَانُ ذَهَبَ بِهِ إِلَى معنى الرَّجُلِ، أو الدليل، ومن أنثته ذهب

(1) العسكري، الفروق اللغوية، ص: 104.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 91/15.

(3) الشعراوي، تفسير الشعراوي: 3/1503.

(4) ابن منظور، لسان العرب: (برهن).

(5) أخرجه مسلم في صحيحه، برقم: (223).

(6) الرِّيْدِي، تاج العروس: (برهن).

به إلى معنى الحُجَّة، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِآيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُّبِينٍ ﴿٩٦﴾﴾ [هود: 96] أي: وَحُجَّةً بَيِّنَةً، وَالسُّلْطَانُ: الحاكم، وَإِنَّمَا سُمِّيَ سُلْطَانًا لِأَنَّهُ حُجَّةُ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ، أَوْ هَكَذَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ⁽¹⁾، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَّةٌ ﴿٢٩﴾﴾ [الحاقة: 29] معناه: ذهبَت عَنِّي حُجَّتِي⁽²⁾، فَالسُّلْطَانُ أَعْمٌ.

(1) الرَّجَاح، معاني القرآن وإعرابه: 5 / 217.

(2) التَّعْلِيْقُ، الكشف والبيان: 10 / 31، وابن جزي، التَّسْهِيلُ لِعُلُومِ التَّنْزِيلِ: 2 / 407.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثامن والعشرون،
سورة الإسراء من الآية 06 إلى الآية 77
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة

*

التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1446هـ - 2024م
© حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م

*

الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366

م. ق. ت

التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الثامن والعشرون، سورة الإسراء من الآية 06 إلى الآية 77
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغامي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة: منشورات القاسمي، 2024.
مج. 28، 808 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك: 978-9948-768-25-8
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 28: المجلد الثامن والعشرون، سورة الإسراء من الآية 06 إلى الآية 77.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2-القرآن، بديع 3-القرآن، بلاغة 4-القرآن - سور وآيات 5-القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي: 978-9948-768-25-8

*

إذن طباعة رقم: MC-03-01-9844230 بتاريخ 2024/11/05م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة

*

الفئة العمرية: E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»

*

الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»